



البحث العلمي مع الأطفال: من اللامرئية إلى القضايا الإيتيقية

عبد العالي المتوكل^{1*}، دة نعيمة المدني²
¹ باحث في علم الاجتماع، جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب
² أستاذة التعليم العالي، قسم علم الاجتماع، جامعة القاضي عياض مراكش، المغرب

Scientific Researching with Children: From Invisibility to Ethical Issues

El Moutaouakil Abdelali^{1*}, Dr El Madani Naima²

¹ Sociology researcher, Cadi Ayad University, Marrakech, Morocco

² Professor of Higher Education Department of Sociology, Cadi Ayad University, Marrakech, Morocco

*Corresponding author

abmotawkil@gmail.com

*المؤلف المراسل

تاريخ النشر: 2024-09-02

تاريخ القبول: 2024-08-15

تاريخ الاستلام: 2024-06-30

المخلص

يسلط هذا المقال الضوء على سؤال أخلاقيات البحث مع الأطفال في العلوم الاجتماعية. وينطلق من مناقشة تحول الطفل من كائن لا مرئي في الأبحاث العلمية إلى كائن مرئي، بل وشريك في البحث من خلال مناقشة مبدأ ضرورة اسماع صوت الطفل وإكسابه صفة الفاعل الاجتماعي الكفاء، وما أعقب هذا التحول من تحديات أخلاقية مرتبطة بهذه المشاركة. ننطلق كذلك من تصنيفنا للطفل ضمن المجموعات الهشة، والذي يقتضي احترام الأسس القانونية والأخلاقية للبحث كمبادئ الموافقة المستنيرة واحترام السرية والخصوصية. كما يناقش هذا المقال رهانات التوفيق بين متطلبات البحث العلمي والضرورات الأخلاقية في هذا السياق.

الكلمات المفتاحية: لا مرئية الطفل، الطفل كفاعل اجتماعي، البحث مع الأطفال، أخلاقيات البحث، المجموعات الهشة.

Abstract

This article delves into the ethical considerations of conducting research with children in the social sciences. It begins by addressing the transformation of children from invisible subjects in scientific studies to visible individuals and active participants in research. Central to this discussion is the principle of hearing the child's voice and empowering them as capable social actors, alongside the ethical challenges that arise from such engagement. The article further explores our categorization of children as vulnerable groups, emphasizing the need to uphold legal and ethical research standards like informed consent, confidentiality, and privacy. Additionally, it examines the complexities of balancing the demands of scientific research with ethical imperatives within this framework.

Keywords : Child invisibility, Child as social actor, Research with children, Research ethics, Vulnerable groups.

مقدمة

شكل سؤال الإيتيقا واحداً من العلوم الكبرى، كما يسميها كانط، التي انقسمت إليها المعرفة الفلسفية اليونانية القديمة إلى جانب سؤال الفيزيقا وسؤال المنطق (Kant, 1785, P.5)، وظل هذا السؤال حاضراً باستمرار في النقاش الفلسفي والعلمي بعد ذلك. وقد كان الطب من أول العلوم التي طرحت المشكلة الأخلاقية في

البحث العلمي، على اعتبار طبيعة التخصص التي تفرض التعامل المباشر مع الإنسان في أبعاده الأكثر خصوصية والأكثر حساسية، والتي قد تصل إلى الاستغلال وانتهاك الكرامة الإنسانية، إذا ما لم يستدعي السؤال الإيتيقي في صيرورة البحث الطبي. ويخبرنا التاريخ عن واحدة من أشهر الانتهاكات الأخلاقية في البحث العلمي، التي حدثت خلال الحرب العالمية الثانية حيث قام الأطباء النازيون بتجارب إنسانية على أسرى الحرب والتي أدت إلى أضرار كبيرة في صفوفهم (Annas, G. J. 1992). وشكل هذا الحدث السبب الرئيسي الذي أفرز قانون نامبورغ¹ (David Luban, 1987). وتلاه بعد ذلك تقديم إعلان هيلسنكي² لوضع قواعد عالمية لإجراء البحوث الطبية على البشر، وسيكون هذا النموذج بدوره بمثابة مصفوفة للعلوم الاجتماعية، لاسيما في سياق التحضير في الولايات المتحدة لتقرير بيلمونت³، الذي سيحدد المبادئ الأخلاقية العامة الصالحة لكل من العلوم البيوطبية والسلوكية (Dedier Fassin, 2008).

ستكتسب المسألة الإيتيقية أهمية وخصوصية وحساسية وصعوبة أكبر فيما بعد، حينما يتم إعادة اكتشاف الطفل والطفولة في البحث داخل العلوم الاجتماعية كحقل جديد ستطبع بناءه المعقد توترات إيتيقية. وسنبين من خلال هذا المقال، أولا الكيفية التي انتزع بها الطفل حقه في المشاركة في البحث العلمي، ثم بعد ذلك المشاكل الأخلاقية التي اصطحبت هذه المشاركة. حيث كل العناصر التي تستدعي الحذر الأخلاقي تجتمع في هذا الحقل المعرفي. بدءا بكون الطفل ينتمي إلى خانة المجموعات الهشة، التي تتطلب تناولا خاصا جدا في البحث معها. ثم المشاكل الأخلاقية التي تقترحها هذه المشاركة من خلال الاختلاف بين النصوص القانونية المؤطرة للبحث مع الاطفال وبين الممارسة الفعلية والميدانية لهذا البحث.

خلال عرض هذا المقال، سيجلينا النقاش حول أخلاقيات البحث مع الأطفال إلى مفارقات أخرى حول رهانات العلم وإيتيقا العلم، فإذا كان رهان العلم هو الوصول إلى أفضل المخرجات وأدق النتائج، فإن رهان الأخلاق هو صون كرامة الانسان واحترام خصوصياته وحرية في التعبير أو عدم التعبير حتى عندما يتعلق الأمر بمشاركته في البحث العلمي. لذلك تصبح للأخلاق سلطة على صيرورات البحث، وتتعقد المشكلة أكثر حينما يجد الباحث نفسه بين مطرقة الالتزامات الميثودولوجية والقيود الابستيمولوجية للبحث وسندان أخلاقيات البحث، وبصورة أدق حينما تمنع هذه الأخيرة على الباحث الولوج إلى معطيات أكثر دقة والتي ستؤدي، بالتالي، إلى نتائج أكثر دقة، والعكس أيضا صحيح.

في سياقنا الأكاديمي المغربي لم يتم تناول مسألة أخلاقيات البحث مع الأطفال بنفس الوثيرة التي تشهدها البلدان الغربية منذ التسعينات من القرن الماضي، وبالتالي تكمن أهمية هذه الورقة في كونها مساهمة في الدعوة إلى المزيد من التفكير في هذه المسألة، خصوصا أن الأمر يتعلق بحقل الطفل والطفولة، الذي يتزايد الاهتمام الأكاديمي حوله بوثيرة مرتفعة، ما يجعل من الضرورة إغناء النقاش حول المسألة الأخلاقية حوله.

¹ قانون نورمبرغ: هو مجموعة من المبادئ الأخلاقية والقانونية التي وضعتها المحكمة العسكرية الدولية في نورمبرغ بعد الحرب العالمية الثانية. صدر هذا القانون كجزء من حكم المحكمة على كبار المجرمين النازيين في عام 1947. وضع قانون نورمبرغ معايير للقيام بالتجارب العلمية مع البشر بشكل أخلاقي وقانوني، ومن بين هذه المعايير الشروط المتعلقة بالموافقة المستنيرة من المشاركين وضرورة عدم إجراء تجارب طبية تؤدي إلى ضرر جسدي أو نفسي غير مبرر.

² إعلان هيلسنكي: هو وثيقة أعلنت في عام 1964 في هيلسنكي، فنلندا، والتي وضعت مبادئ أساسية لإجراء البحوث الطبية على البشر. تهدف هذه المبادئ إلى حماية الأشخاص الذين يشاركون في التجارب الطبية من الأضرار والمخاطر غير المبررة، وتعزيز مبدأ الموافقة المستنيرة، وتحديد المسؤوليات الأخلاقية للباحثين والمؤسسات الطبية. تُعتبر هذه الوثيقة من النقاط الرئيسية في تطوير قواعد الأخلاقيات في البحوث الطبية ولها تأثير عالمي كبير.

³ تقرير بيلمونت: هو وثيقة أعدت في عام 1979 بواسطة اللجنة الوطنية لحماية الرجال والنساء المشاركين في البحوث الطبية والسلوكية (National Commission for the Protection of Human Subjects of Biomedical and Behavioral Research) في الولايات المتحدة الأمريكية. يهدف هذا التقرير إلى تحديد المبادئ الأخلاقية الأساسية التي يجب أن تلتزم بها البحوث التي تشمل المشاركة البشرية. من بين هذه المبادئ: الاحترام للأشخاص، والعدالة في توزيع الفرص والأعباء، والرعاية الأخلاقية للمشاركين.

الطفل من اللامرئية الاجتماعية إلى انتزاع صفة الفاعل الاجتماعي

تحول مفهوم اللامرئية الاجتماعية إلى ما يشبه "تقليعة" في العلوم الاجتماعية، فقد انتقل الاهتمام إلى المجموعات المهمشة "اجتماعيا" و"أكاديميا"، بعدما كانت هذه المجموعات بعيدة عن مختبرات البحث وعن مجهر الباحثين في الحقل الأكاديمي. وفي قراءة كرونولوجية لتطور هذا المفهوم داخل العلوم الإنسانية، تذكر خوليا توماس أنه استُحدث لأول مرة في الأوساط الأكاديمية الأنجلوساكسونية عام 1949 من قبل جون إدوارد أندرسون في سياق علم النفس والتنمية السلوكية، بعدها، قام إدوارد كليفورد في عام 1963 بتطوير هذه الفكرة في مجال تطور الطفولة النفسي، حيث قدم مفهوم "المرئية الاجتماعية" للمرة الأولى. وتضيف خوليا توماس بأن كليفورد قدم أيضًا مفهوم "اللامرئية الاجتماعية" كمفهوم مقابل، مشيرة إلى أن الفرد قد يكون حاضرًا في المجتمع ولكنه لا يُلاحظ كمشارك فعّال في الحياة الاجتماعية. وفي عام 1968، حسب نفس الباحثة، بدأ المصطلح في الانتشار بشكل أوسع، حيث بدأ يُفهم كعزل اجتماعي، أما عند الفرنكوفونيين، فلم يستخدم هذا التعبير لأول مرة إلا في عام 1982 من قبل إيف باريل في كتابه الكلاسيكي "الهامشية الاجتماعية"، الذي يركز حول العمال ولامرئيتهم كطبقة عمالية (Júlia Tomás, 2010). غير أننا سنذهب أبعد مما قدمته خوليا توماس لنؤكد على أن للمفهوم أبعادا فلسفية قبل دخوله إلى حقل العلوم الاجتماعية، إذ يعتبر موريس ميرلوبونتي من السابقين إلى التأسيس وإثارة الانتباه إلى مسألة اللامرئية هذه، في مثته الكلاسيكي المعنون بـ "المرئية واللامرئية". وقد ساعدت إسهامات ميرلوبونتي في نقل مفهوم اللامرئية إلى حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية، حيث تم تطبيق أفكاره حول العلاقة بين المرئي وغير المرئي في سياق الإدراك الحسي والتجربة الجسدية في دراسة الظواهر الاجتماعية والثقافية والنفسية.

يمكن تصنيف "الطفل" و"الطفولة" ضمن أكثر المجموعات اللامرئية في تاريخ العلوم الاجتماعية، فالحديث هنا هو قبل كل شيء حديث عن مفهوم غائب، لم ينتزع حقه في أن يكون عنصرا مستقلا وموضوعا للبحث في حد ذاته إلا بعد فترة طويلة من الزمن سيطرت فيها الأدبيات التي جعلت الراشدين مركزا لدراساتها (Adultocentrisme⁴). ولم يحظى الطفل من داخل زاوية التحليل هذه سوى بجعله عنصرا هامشيا. ففي السوسيولوجيا مثلا، لم يكن الطفل والطفولة حاضرين إلا في صيغة شبح مخفي بين الفروع المعرفية المتعددة لهذا العلم. حيث يظهر تارة في صفة "التلميذ" في سوسيولوجيا التربية وتارة كعبد على سوسيولوجيا العائلة (Sirota, 2005). إن هذا التصور لا يرى في الطفل عنصرا جديرا بجعله حقلًا معرفيا قائما بذاته ويستحق الدراسة والتحليل كتخصص متفرد، بل على العكس من ذلك تماما، لا يعدو الطفل أن يكون كائنا في طور التكوين، وبالتالي كائنا هشا لا يتعدى دوره في الحياة سوى الخضوع لصيرورة التلقي من الكبار، في تصور محافظ يلغي كفاءة الطفل وقدرته على الفعل والتفاعل. وهذا بالطبع ما سارت عليه الدراسات السوسيولوجية للطفل والطفولة منذ وضع دوركايم لتصوره حول سوسيولوجيا التربية⁵.

وفي ذات السياق، ومن داخل حقل الانثروبولوجيا، ينتقد (Hirschfield, 2003) تعامل هذا الحقل المعرفي بدوره مع الأطفال، ويشير إلى أنهم يشكلون موضوعًا ثانويًا داخله، ويدعوا إلى ضرورة منحهم الاهتمام الذي يستحقونه كموضوع أساسي، من خلال التأسيس لتقليد علمي حول الموضوع. كما سعى إلى إبراز أهمية الأطفال واهتمامنا بهم، وبأشكالهم الثقافية وبنياتهم الذهنية المتفردة، وكيف يمكن أن يساعد ذلك في فهم تجربة البالغين بشكل أفضل. كما ينطلق من فرضية أن الأطفال يحافظون على العديد من المعتقدات الثقافية للراشدين، كون تفكير الأطفال منظم بطريقة معينة ولديهم قدرة على تشكيل بنياتهم الثقافية بأنفسهم.

⁴ يشير إلى الاتجاه في البحوث الاجتماعية الذي يجعل من الراشدين مركزا للاهتمام العلمي ويجعل من الأطفال كائنات ثانوية لا تمتلك الحق في المشاركة، كما أن الطفل داخل هذا الاتجاه يظل تحت هيمنة ووصاية الراشدين.

⁵ يعرف التربية على أنها "الفعل الذي تمارسه الأجيال الراشدة على تلك التي لم تتضح بعد من أجل الحياة. موضوعها هو إثارة وتنمية عدد من الحالات الفيزيائية والفكرية والأخلاقية لدى الطفل والتي يتطلبها منه المجتمع السياسي في كليته والوسط الاجتماعي الذي سيتوجه إليه" (Durkheim, 1922, P.9).

وعندما يصنع الأطفال تقاليدهم وثقافتهم الخاصة، ينمون بمهارات فكرية فريدة، لا تمثل فقط إنتاجهم الثقافي، بل إنتاج للراشدين أيضاً (نفس المرجع، Hirschfield).

من هذا المنطلق، ظل الطفل رهينة لدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية ينلقى القيم والمعايير أو داخل ما سمته ريجين سيروتا بـ"الأطر الرمزية للإدارة الاجتماعية للطفولة"، والتي وضعت الطفل أمام تلاعبات اجتماعية، إن أمكننا استعارة التعبير من تحليل بورديو لمفهوم الشباب في مقاله "الشباب ليس سوى كلمة". وعلى سبيل المثال، نتساءل كيف يُسمح للأطفال بمزاولة أعمال معينة وحتى تحمل مسؤوليات جسيمة في بعض الأحيان، ولكنهم يُمنعون من المشاركة في العملية الديمقراطية من خلال التصويت حتى يبلغوا سن الرشد القانونية (E. Borgatta et all, 2000). تشير هذه الازدواجية في المعايير إلى وجود تلاعب اجتماعي بالطفولة، حيث تُستخدم الفئات العمرية "غير الراشدة" كأدوات لخدمة مصالح الفئات "الراشدة". وبالتالي، يمكن القول إن إعادة الاعتبار لمكانة الطفل في البحوث الاجتماعية يتطلب تفكيك هذه الأطر الرمزية وإعادة بناء مقاربات جديدة تعترف بالأطفال كفاعلين اجتماعيين ذوي حقوق وكيانات مستقلة، بدلاً من اعتبارهم مجرد مستقبلين سلبيين للقيم والمعايير الاجتماعية التي يفرضها الكبار.

تتجلى واحدة من العيوب الأخرى في هذا التصور في كونه يقارب الطفولة بصيغة المفرد، وفي الواقع من الأصح الحديث عن "الطفولات" بدلاً من الحديث عن "الطفولة" (Jenks, A, 1996, P. 32). فبالعودة إلى الدراسة التاريخية للطفولة في المجتمعات البشرية سيتبين أن هناك اختلافاً للطفولة عبر الثقافات (نفس المرجع، E. Borgatta et all). فما يمكن اعتباره طفولة في بلد ما لا يمكن اعتباره كذلك في بلد آخر، أو ما يمكن وصفه بالطفل في مجتمع ما قد لا يصلح وصفه بذلك في مجتمع آخر، وحتى داخل المجتمع الواحد قد يكون هناك اختلاف فيما يمكن اعتباره حالة طفولة أو دونها (Aries, 1973). إن الطفل الذي يعيش في المدينة ليس هو الطفل الذي يعيش في القرية، وليس هو الطفل الذي يعيش في حي شعبي، وليس هو الطفل المهاجر، وليس هو الطفل الغني، وليس هو الطفل الفقير... الخ. فالواقع الثقافي والاقتصادي يختلف من سياق إلى آخر، وهو ما يؤثر على تجربة الطفل وعلى الكيفية التي يعرف ويُعرّف بها نفسه. هذا إذا أردنا النظر إلى المفاهيم من الزاوية السوسولوجية والأنثروبولوجية والثقافية، أما الأطر المؤسسية فإنها تعتمد معايير موحدة لتعريف الطفل والراشد، لكننا نؤكد من داخل العلوم الاجتماعية أن "للأطفال حياة يومية لا يمكن اختزالها في الأطر المؤسسية" (Sirota, 2005).

لقد ظل الطفل، مع هذا التصور ذو النزعة المركزية للراشدين، عنصراً مهماً ومنسياً ومتجاهلاً ولم يثر سوى الاهتمام غير المباشر ولم تتحول النظرة السوسولوجية حول هذا العمر من الحياة إلا مؤخراً جداً (Régine, 2005, P.35)، وبالضبط خلال سنوات الثمانينيات من القرن الماضي حيث تم التأكيد على إعادة الاعتبار للطفولة، بل وكانت هناك مجهودات كبيرة تسعى إلى تقديم تعريفات أفضل لوضعية الطفل داخل المجتمع وتحديد الأسس البنوية للطفولة وأبعادها المجتمعية (Dandurand, 1994). منذ ذلك الحين وقعت ثورة على مستوى الدراسات المهمة بالطفل والطفولة. فلم يعد يُنظر إلى الطفل ككيان خاضع للراشد، بل برزت دعوة قوية لجعل الطفل موضوعاً قائماً بذاته داخل العلوم الاجتماعية، وبرزت مع ذلك محاولات لفهم تجارب الأطفال من منظورهم الخاص، بعيداً عن التفسيرات التقليدية التي كانت تنطلق من وجهة نظر الراشدين وتفرض عليها افتراضات ومفاهيم قد لا تعكس واقع الطفولة بدقة. ومن هذا المنطلق يكون مسعانا التأكيد على ضرورة اعتبار الطفولة كجزء من المجتمع والثقافة بدلاً من النظر إليها كـ"تابع"، وأن الأطفال يجب أن ينظر إليهم كفاعلين اجتماعيين لا ككائنات في صيرورة ليصبحوا كذلك (A. James et A. Prout, 1997)، ولا أن يبقى الطفل عالقاً وجهاً لوجه مع مؤسسات التربية، سواء العائلة أو المدرسة، حيث يتم نقل المعايير والقيم (نفس المرجع، Sirota).

سينظر هذا التصور الجديد في دراسة الطفولة إلى الأطفال، في أحد أهم مبادئه، ومن خلال نظرة عابرة للثقافات، بصفتهم فاعلين اجتماعيين مؤهلين (Ariès. P. 1962), (Goddard. J, S, James and A. James, 2004), (James.A and Prout. A, 1997), (James. A, Jenks C and Prout. A,

(1998)، ومن أهم المبادئ الأساسية الأخرى لهذا التصور، فهمه للطفولة على أنها بناء اجتماعي، ورفضه لفصل الطفولة، في التحليل الاجتماعي، عن المتغيرات الأخرى مثل الطبقة والجنس والإثنية (James.A, 1997, P.460). وبالتالي يتيح إمكانية إعادة تعريف الأطفال كونهم "فاعلين اجتماعيين، يشاركون في التبادلات وصورات التكييفات المستمرة التي تنشأ المجتمع وتديمه وتحوله" (S. Mollo, 2004, P.37) في (Sirota, 2017). وأن الطفل هو "وضعية تشمل سلسلة غير متجانسة من الصور والتمثيلات والرموز والبنى (Jenks, A, 1996, P. 32). أو كما يؤكد (Frones, 1993) حول هذا التصور بقوله على أنه "ليست هناك طفولة واحدة بقدر ما هناك العديد منها، تشكلت عند تقاطع الأنظمة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة، والبيئات الطبيعية والمادية الإنسانية الصنع. وبالتالي فالتعامل مع الطفل والطفولة لا يتم بنفس الطريقة، على اعتبار الاختلاف الذي يتسم به هذا المفهوم عبر الزمان وعبر المكان، ورغم أن الأطر المؤسسية تقدم صورة موحدة للطفل والطفولة، إلا أن الأمر يختلف بشكل جذري حينما تصبح هذه المجموعة الاجتماعية موضوعا للبحث، وبشكل أدق حينما تصبح مشاركة مؤهلة وفاعلة في البحث.

إسماع صوت الطفل وانتزاع صفة الفاعل الاجتماعي: رهان صعب

تزايد الاهتمام بالأطفال على المستوى العالمي منذ أواخر الثمانينيات، وأصبحت حقوقهم محل نقاش واسع (Hamlin-Brabant, 2006 ; Agnes Naim and Barbie Clarck, 2012 ; Daniel Stocklin) et Andrea Lutz, 2018 ; Sirota, 2019, Davis et all, 2006: P 75, Myra Bluebond-Langner jill E. Korbin, 2007)، وتأتي اتفاقية حقوق الطفل كإطار قانوني دولي تم تبنيه من قبل الأمم المتحدة، لتشكل خطوة جوهرية نحو ضمان حقوق الأطفال في جميع أنحاء العالم. وتتضمن هذه الاتفاقية مجموعة من البنود التي تهدف إلى حماية المصلحة الفضلى للطفل، من أهمها حقهم في الحماية والمشاركة، كما تنص الاتفاقية على أنه "يحق للأطفال التعبير عن آرائهم ومشاعرهم بحرية بخصوص القضايا التي تؤثر عليهم، وينبغي على البالغين الاستماع إليهم والتعامل مع آرائهم بجدية" (United Nation, 1989)، ويعكس هذا البند التزام المجتمع الدولي بإشراك الأطفال في القرارات التي تخصهم، وضمان أن تكون أصواتهم مسموعة ومعترف بها.

تماشيا مع هذه الثورة في المجال الحقوقي دعت أصوات كثيرة داخل الأدبيات في العلوم الاجتماعية، خصوصا في علم النفس وعلم الاجتماع والانتروبولوجيا والجغرافيا، إلى مشاركة أكبر للشباب والأطفال في القرارات التي تؤثر عليهم (Morrow, 1999 ; Agnes Naim and Barbie Clarck, 2012). لتنتقل بذلك النظرة إلى الأطفال والشباب، حسب (Thomson, 2008)، إلى جعلهم قادرين على تقديم شهادات للخبراء والباحثين حول تجاربهم وأنماط حياتهم وأنهم "كائنات" لها وجهات نظرها وأفعالها ذات القيمة. أو بتعبير أدق وأكثر جرأة، سيتم وضع الأطفال بشكل رمزي كمعلقين بارعين على العالم الاجتماعي، ولم يعودوا مجرد شهود صامتين على فتن الحروب أو الكوارث الطبيعية، حيث يتم تقديمهم بصورة الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية (James, 2007)، وحتى على المستوى الفلسفي سيتجاوز هذا الطرح شكوك المجتمعات المعاصرة فيما إذا كانت الحقيقة تخرج من أفواه الأطفال التي حسم في أمرها حتى فلاسفة اليونان القدامى (Malleveay, 2012). إننا أمام تحول نوعي في ميدان الطفولة، يصبح من خلاله الطفل فاعلا اجتماعيا مؤهلا، منسلخا من وصاية الأسرة والمدرسة ومؤسسات الرعاية وغيرها، ليعبر هو بنفسه وبكلماته عن حياته ومعيشة وتجاربه. وهو ما لم يكن مستساغا من قبل، حينما كان الطفل رهينة لدى هذه المؤسسات، تتحدث باسمه وتقرر في مكانه، وتهيمن على وجوده الاجتماعي والنفسي والرمزي.

شكل نص The Private Worlds of Dying Children⁶ للأنثروبولوجية الأمريكية Myra Bluebond-Langner ثورة في حضور الأطفال في الأبحاث داخل العلوم الاجتماعية، وفي الدفاع عن

⁶ هو دراسة رائدة تستكشف تجارب الأطفال الذين يعانون من أمراض مميتة، ويتناول الكتاب الجوانب العاطفية والاجتماعية للمرض المميت في الطفولة، ويقدم رؤى عميقة حول كيفية هؤلاء الأطفال مع حالاتهم. تستكشف بلوبوند لانجر مواضيع مثل فهم

أطروحة إسماع صوت الطفل في البحث الاجتماعي. وقد وصفته ريجين سيروتا، من خلال ترجمتها للفصل الأول من هذا الكتاب إلى الفرنسية، أنه يعتبر الأطفال فاعلين اجتماعيين بامتياز ويقدم واحدة من أوائل الدلائل على قدرة الطفل على الفعل (Sirota, 2013)، كما تضيف الباحثة أن العمل يأخذ بعين الاعتبار قدرة الأطفال على التفسير كما يفعل أي فاعل اجتماعي آخر، حيث يُعتبر الطفل هنا ليس فقط ككائن لديه مستقبل ولكن أيضاً ككائن لديه حاضر يشارك في التفاعلات، ويساهم في بناء الوضع الاجتماعي. وفي قراءتها لتجربة بلوبوند، تصل سيروتا إلى فكرة مفادها أنه إذا تم الاستماع إلى تجارب الطفل بهذه الطريقة يمكن الوصول إلى العالم السري للطفولة، الذي يعتبر بالتأكيد جزءاً من المجال الخاص، ولكنه في نفس الوقت يعكس، ويبنى، ويعبر عن عالم اجتماعي يتألف من ذكاء اجتماعي، يتشكل عندما يُعطى معنى، ويتم تفسيره وإعادة تفسيره باستمرار من قبل الأطفال لتوجيه أفعالهم، وهذا ما يمكن من فهم كيفية مشاركة الطفل في بناء الوضع، أي في الحفاظ على النظام الاجتماعي، حيث تُمكن قدرته على الفعل الكبار على الاهتمام به، عندما يتظاهرون بعدم معرفتهم بالمصير النهائي (نفس المرجع، Sirota).

إن الدراسة التي قامت بها ميرا بلوبوند لارنجير قد أنجزت مع أكثر الفئات هشاشة يمكن تصورها، وأول ملاحظة تقترحها الباحثة هي أن هؤلاء الأطفال المصابين بأمراض مؤدية إلى الموت لا يطرحون أسئلة حول أمراضهم، وتتوجه بأصابع النقد إلى بعض الباحثين المقتنعين بفكرة أنهم لا يدركون مدى خطورة وضعيتهم، وإلى آخرين يرون بدورهم أن إخبارهم عن وضعيتهم سيجعلهم فقط أكثر اكتئاباً وأكثر قلقاً، ثم إلى فئة أخرى تفسر الأمر على أنهم لا يجهلون وضعيتهم بقدر ما أنهم مدركون أن الراشدين متحفظون عن الحديث عنها. وبالتالي، يوصي هؤلاء الباحثين بأن يترك كشف المعلومات لتكون بتصرف الآباء والأطباء. وتعزي بلوبوند مشكلة هؤلاء الباحثين إلى الأطر النظرية والمنهجية التي ينطلقون منها، لأن جميع هذه الأعمال تستند إلى تصور ضمني للأطفال وتنشئهم الاجتماعية حيث يكون الأساس المشترك هو الوظيفية *Fonctionnalisme*، سواء كانت بنائية أو سيكولوجية. وتتميز، كما تصفها بلوبوند دائماً، بأنها تميل إلى التركيز على المواقف التي يكون فيها الطفل المريض والشخص الذي يقوم برعايته هو الوكيل *l'agent*. كما تركز هذه الدراسات في الأساس على تربية الأطفال في المجتمع من طرف الكبار، وتهمل الجوانب الأخرى من الطفولة (أي العلاقات بين الأقران، واللعب، وحتى التلاعبات من قبل الأطفال، الراشدين المكلفون بالملاحظة). والنتيجة تعبر عنها الباحثة مستندة إلى دينزن (1973) بخصوص المقاربتين البنائية-الوظيفية والنفسية-الوظيفية "إنهما لا يستطيعان التقاط الجوانب التطورية، والمفتوحة، والإبداعية لكل سلوك بشري". إن هذه الانتقادات تبرز الحاجة إلى الاستناد إلى أطر نظرية أخرى تعترف بالأطفال كفاعلين اجتماعيين مستقلين، قادرين على التفاعل مع بيئتهم بطرق إبداعية ومعقدة. كما يجب على الأبحاث المستقبلية أن تأخذ في الاعتبار ليس فقط كيفية تفاعل الأطفال مع الكبار، ولكن أيضاً كيفية تفاعلهم مع بعضهم البعض ومع العالم من حولهم. بهذا الشكل، يمكن تحقيق فهم أعمق وأكثر شمولية للطفولة ودورها في المجتمع.

تدافع صاحبة كتاب "العوامل الخاصة للأطفال المحتضرين" على المقاربات التي تشهد للأطفال بالقدرة على التعبير والسلوك، وتستند دائماً إلى دينزن (1973)، الذي يؤكد على إمكانية الأطفال "تبني دور الآخرين، وتقديم تعريفات للذات، وبناء ألعاب معقدة وتوجيه الكبار نحو الاتجاهات المرغوبة". وبعودتها إلى ميد (1970) وبلومر (1969) تعتبر بلوبوند أنه يمكن للأطفال تفسير سلوك الآخرين والتصرف استناداً إلى تفسيراتهم الخاصة. وتخلص بلوبوند-لانغرن في النهاية إلى أن الأطفال الذين اشتغلت عليهم يفسرون سلوك الآخرين للحصول على رؤية لأنفسهم وللأشياء من وجهة نظر الآخرين. هؤلاء الأطفال قادرون على تبني سلوك يؤثر على كيفية رؤية الآخرين لأنفسهم وكيفية رؤيتهم للآخرين. كما أنهم قادرون على

الأطفال لأمراضهم، وعلاقتهم مع العائلة والأصدقاء، وتصوراتهم للموت. أحد أبرز إسهامات الكتاب هو استكشافه لمفهوم الوكالة *Agency* في سياق المرض المميت في الطفولة. تتحدى بلوبوند لانجرن مفهوم أن الأطفال الذين يعانون من أمراض مميتة غير كفوئين أو غير قادرين على اتخاذ قرارات بشأن رعايتهم. بدلاً من ذلك، تؤكد على أن هؤلاء الأطفال غالباً ما يظهرون صموداً وكفاءة وفهماً رائعين، يجب أن يُعترف بهم ويُحترم من قبل مقدمي الرعاية الصحية ورعاة الأطفال.

التصرف بطرق تؤثر على سلوك الآخرين تجاههم. بغض النظر عن المعنى الذي يعطونه لأنفسهم وللآخرين وللأشياء، فإن تصرفاتهم تتغير بناءً على السياقات الاجتماعية والجسدية والزمنية التي يجدون أنفسهم فيها. وبالتالي، يمكن للأطفال الانتقال من عالم إلى آخر والتصرف بشكل مناسب في كل من هذه العوالم.

من خلال المتن الكلاسيكي لميرا بلوبوند نخلص إلى التأكيد على كون حقل الطفولة ميدانا صعبا للباحثين لأسباب معقدة، فالأطفال يمثلون فئة اجتماعية هشة ومحمية بقوانين ومعايير أخلاقية صارمة، مما يجعل الوصول إليهم وإجراء الأبحاث معهم أكثر تعقيداً. ثم أن الحماية القانونية والأخلاقية للأطفال تمنع الباحثين من إجراء تجارب أو دراسات قد تؤثر سلباً على رفاهيتهم النفسية والجسدية. كما تتجلى صعوبة البحث في الطفولة في التحديات المنهجية والنظرية المتعلقة بفهم وتفسير سلوك الأطفال. كما أظهرت دراسة بلوبوند-لانغز، فإن المقاربات النظرية التقليدية تميل إلى تقليص الأطفال إلى مجرد متلقين للتنشئة الاجتماعية، وتهمل الجوانب الذاتية والإبداعية في حياة الأطفال، مثل قدرتهم على التفاعل مع أقرانهم وبناء عوالم خيالية معقدة، ناهيك عن كون هذه المقاربات تعجز عن التقاط الديناميكيات الاجتماعية المتغيرة التي يعيشها الأطفال، وبالتالي تقتصر على توفير رؤية شاملة ومعقدة للطفولة. بدلاً من ذلك، هناك حاجة إلى أطر نظرية تعترف بالأطفال كفاعلين اجتماعيين مستقلين، قادرين على التفاعل بطرق إبداعية ومعقدة مع بيئتهم الاجتماعية.

المبادئ الأخلاقية في البحث مع الأطفال

إن الدرس الذي نتعلمه من تجربة بلوبوند وتجارب بحثية أخرى يتمثل في أنه أصبح ولوج الأبحاث في العلوم الاجتماعية لتجعل من الطفل موضوعاً لها، وولوج الطفل إليها كمشارك وكفاعل فيها أمراً محسوماً. لكن هذا الولوج سيحافظ على تصنيف ميدان الطفولة ضمن "الميادين الصعبة" (Pierrine Robin, H  l  ne Join-Lambert, Marie Pierre Mackiewics, 2017). وتكمن واحدة من بعض مظاهر هذه الصعوبة في مسألة التفاوض على علاقات السلطة والقوة بين الراشدين والأطفال (Lisa Bostock, 2002). ومن الضروري إدراك أن هذا التفاوض على السلطة ليس مجرد عملية إجرائية، بل هو جوهر التفاعل الاجتماعي والثقافي في البحث. ما يفرض على الباحثين اتخاذ خطوات فعلية لتعزيز مشاركة الأطفال بطرق تضمن احترام آرائهم وحقوقهم، مثل توفير بيانات آمنة تشجع على التعبير الحر وضمان سرية المعلومات المقدمة منهم. كما يجب إعادة تقييم الأدوار التقليدية والبحث عن أساليب جديدة للتفاعل تشمل المشاركة الفعالة والتشاركية بين الأطفال والراشدين. فالحديث هنا هو بالأساس حديث عن مجموعة هشة مازالت في مخاض عسير من أجل الهروب من دائرة الهيمنة والوصاية التي يمارسها الراشدون (كما أشرنا إلى ذلك سابقاً). وما دامت علاقات القوة تميل في اتجاه الكبار فالطفل في حاجة دائمة إلى المزيد من الدعم وتكبير المزيد من القيود في علاقات راشد-طفل.

هناك مفارقة أخلاقية أخرى تدخل ضمن ما يجعل من الطفولة ميدانا صعبا، تتمثل في أن الباحث يتواصل مع هذه الفئة من خلال وساطة المؤسسات التي يشعرون بعدم الثقة تجاهها، بالإضافة للصعوبة في الوصول إلى واقعهم مع الحصول موافقتهم المستنيرة (نفس المرجع، Pierrine Robin, H  l  ne Join-Lambert, Marie Pierre Mackiewics). إنه من غير المنطقي أن نتحدث عن بحث علمي سواء مع الأطفال أو مع مجموعات أخرى في غياب عنصر الثقة بين أطراف البحث، حيث يجد الباحثون أنفسهم أمام مازق حينما يتم بحث مع الطفل، ويضطر فيه هذا الأخير إلى التعامل مع جهات أو مؤسسات أو أحيانا مع أشخاص لا يتقنون فيهم، ولا يرون جدوى في مشاركتهم. وهو ما يجعل ميدان البحث هذا أكثر صعوبة، يبذل فيه الباحثون جهداً مضاعفاً من أجل الحصول على ثقة الأطفال، ومن ثمة موافقتهم من أجل المشاركة.

يمكن القول بأن الأطفال يصبحون أكثر تحفظاً وتشككاً في الوقت الذي يتعاملون فيه مع راشدين لا ينتمون إلى دائرة الثقة المعتادة كالأُسرة والأصدقاء. وهو أمر يزيد من صعوبة الحصول على مشاركتهم الصادقة والشفافة في البحث، وربما يعتبر الأطفال الباحثين ومؤسسات البحث غريبة بالنسبة لهم. وبالتالي، فالبيئة

غير المألوفة والوجود المحتمل لأشخاص غرباء يمكن أن يزيد من مشاعر القلق والشك لديهم، وقد يشعرون بالخوف من الإفصاح عن معلومات شخصية أو حساسة، خصوصًا إذا كانوا يعتقدون أن هذه المعلومات قد تُستخدم ضدهم بطريقة ما.

في هذا السياق، برز نقاش آخر يذهب في اتجاه "الحماية"، فإذا كنا ندعو إلى مبدأ مشاركة الأطفال، فإن مبدأ الحماية يأتي ليفرض نفسه على المبدأ الأول (مبدأ المشاركة)، على اعتبار أن الأطفال ينتمون إلى ما يطلق عليه بـ "المجموعات الهشة" (Valerio Belotti, 2020 ; Isabel Coté et Kévin Lavoie, 2020 ; Myra Bluebond-Langner Jill E. korbin N, 2007). وتجدر الإشارة في هذا الباب إلى أن الخطاب حول الحماية ينبع من النظر إلى الأطفال على أنهم فئة هشة وبالتالي يحتاجون إلى الحماية، بينما ينبع الخطاب حول المشاركة من النظر إلى الأطفال على أنهم فاعلون اجتماعيون أكفاء (Waiter, 2017). ويبرز المأزق الأخلاقي عندما تتحول المشاركة في البحث من حق يجب منحه للطفل ووسيلة من أجلولوج على عالم الأطفال وإسماع صوتهم، إلى غاية في حد ذاتها، دون التفكير فيما قد تسببه هذه المشاركة من أضرار على الطفل وانتهاك حقه في الحماية، وهو النقاش الذي لم يثره الرواد الأوائل في العلوم الاجتماعية من الداعين إلى إسماع صوت الأطفال.

يرتبط مفهوم الهشاشة في هذا السياق بالتعرض للأذى الجسدي أو العاطفي، والتأثر بالهجوم أو الضغوط المختل (Carter B., 2009)، وهو وضع يتطلب خلق مجموعة من الديناميكيات التي تهدف إلى تقليل مخاطر الأذى والتأثير السلبي. يدفعنا هذا الوضع إلى التأكيد على أن الأبحاث مع الأطفال تحتاج إلى ضوابط وقيود صارمة وإدارة فعالة للمخاطر لضمان حمايتهم (نفس المرجع، Carter B.). وبالتالي سيأتي الدور على المسألة الإيتيقية في البحث مع الأطفال كواحد من أكثر الموضوعات - المثيرة للجدل - التي تناولتها العلوم الاجتماعية عندما يتعلق الأمر بالبحث مع الأطفال، والتي تلت مباشرة المخاض الذي مر به الطفل كي ينتزع صفة الفاعل الاجتماعي المشارك في البحث (على سبيل المثال: Daniel Stocklin et Andrea Lutz, 2018, Nigel Thomas and Claire O'kane, 1998 ; Hamlin-Brabant, 2006, Jean Claude Ameisen, 2007, Virginia Morrow, 2008; Élodie RAZY, 1991). بل دعا بعضها إلى ابتكار مناهج جديدة خاصة ومكيفة للبحث مع هذه الفئة.

يتبادر إلى الذهن، في سياق النقاش حول المناهج، سؤال مشروع طرحته (Punch Samantha 2002)، فيما عبرت عنه أنه من الغرابة أن العديد من أولئك الذين يدعون إلى استخدام تقنيات بحثية مبتكرة أو مكيفة مع الأطفال، هم أيضًا أولئك الذين يشددون على كفاءة الأطفال. فإذا كان الأطفال أشخاصًا ذوي كفاءة اجتماعيا، فلماذا نحتاج إلى مناهج "صديقة للطفل" من أجل للتواصل معهم. ويمكن أن نقلل من حدة هذا الاستغراب من منطلق كون الأطفال دائما فئات هشة ومعرضة للخطر وتستدعي ضرورة الحماية، الذي تعتبره (Lisa Bostock, 2002) مفتاح البحث الصحيح معهم، وهو ما سيضمن، بحسب تعبيرها، عدم تعرض الأطفال للأذى العاطفي أو الجسدي أو المعنوي. ودعا لويس هاملين الباحثين إلى ما سماه "أخلاقيات المسؤولية" تجاه الأطفال، باعتبارها الوسيلة المفضلة لضمان الاستقلالية واحترام حقوق الإنسان (نفس المرجع، Hamlin-Brabant). وللحسم أكثر في هذا الجدل يقترح (Agnes Naim and Barbie, 2012) المبادئ الأساسية المشتركة لحقوق الإنسان المتمثلة في ضمان رفاهية المشارك في البحث، والحصول على الموافقة الطوعية للمشاركة من أجل المشاركة في البحث، ثم احترام الباحث لسرية وخصوصية المشارك في البحث.

من خلال التجارب البحثية السابقة، فإن النقاش، في نظرنا، يقتضي التركيز على تطوير إيتيقا البحث مع الأطفال، أكثر منه التركيز على الجوانب المنهجية في إطار ما يدعو إليه الكثير من الباحثين من أجل إعادة النظر في مناهج البحث مع الأطفال. وهو ما نراه تمييزا جديدا للطفولة عن باقي المجموعات. في المقابل، نقترح أن التركيز على دعم المبادئ الأخلاقية للبحث مع الأطفال قد يزيد من جودة البحث من خلال العمل على تطوير مبادئ المسؤولية الأخلاقية بالموازاة مع المسؤولية القانونية في البحث مع الأطفال كمجموعة هشة.

القانوني والأخلاقي في مبدأ الموافقة المستنيرة

يحتمل مفهوم الموافقة المستنيرة معنيين مختلفين، الأول ذو بعد قانوني، والثاني ذو بعد أخلاقي. ففي البعد الأول تتطلب لجان مراجعة الأبحاث، في الولايات المتحدة مثلاً، موافقة الوالدين لمشاركة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا في البحوث (Broome, M. E., & Stieglitz, K. A. 1992). وهو تصور مؤسساتي لا يجب دائماً على المعضلات الأخلاقية في هذا الميدان. في حين أن التصور الأخلاقي يستند على مفاهيم الاختيار الحر والتقرير الذاتي (Levine, 1981). وتتجاوز عناصره الأساسية متطلبات القانون، حيث تنص على أن المشاركة في البحث يجب أن تكون (أ) طوعية، (ب) مفسح عنها ومعلومة، (ج) مفهومة، و(د) يجب أن يكون المشارك المحتمل، قانونياً، يتمتع بأهلية اتخاذ القرار. إن هذا التصور يؤيد شراكة البحث بين الباحث والمشارك، حيث يتعاون كلاهما في مشاركة وتحقق المعلومات، وحيث يختار المشارك بحرية ما إذا كان سيشترك أم لا. من الناحية الأخلاقية، يدعم هذا التصور فكرة أن العديد من المراهقين قادرين على تقديم الموافقة المستنيرة للمشاركة في البحث مثل معظم البالغين (Faden & Beauchamp, 1986; Levine, 1981).

يتطرق (Daniel W Fitzgerald et al, 2002) إلى إشكالية حقيقة، وتستدعي الكثير من الاهتمام، تتمثل في أن نتائج الدراسات حول عملية الموافقة المستنيرة في بروتوكولات البحوث في أوروبا والولايات المتحدة تشير إلى أن العديد من المشاركين في البحوث قد لا يفهمون تمامًا الدراسة التي يشاركون فيها أو حقوقهم كمشاركين، على الرغم من توقيعهم على نموذج الموافقة. كما لاحظ ذات الباحثين أن هناك فهم مضطرب أكثر في البلدان النامية، حيث المتطوعون في البحوث غالباً ما يكونون فقراء وأميين. وبالتالي، تدخل الموافقة المستنيرة من طرف الجهة الوصية عن الطفل ضمن مبادئ هذه الحماية الغائبة، ويتحمل الباحثون مسؤولية حماية حقوق وسلامة المشاركين في الأبحاث الاجتماعية ويجب أن تمثل الموافقة المستنيرة موافقة واعية من فرد قادر على الاختيار بحرية، دون تحفيز غير مبرر (Cowell, J. M. 2011).

يظهر عمق المفارقة في هذا الصدد حين يتعارض مبدأ الحماية مع الموافقة المستنيرة، فالالتزام الباحث بالحفاظ على سرية المعطيات التي يقدمها الأطفال أثناء البحث قد تثير مشاكل حينما تتضمن هذه المعطيات أن الطفل قد تعرض لإساءة أو عنف، إذ تخلق هذه الالتزامات بحد ذاتها، بحسب غانيون، وضغاً حساساً، ولكن قاعدة أخرى، بموجب قاعدة الموافقة المستنيرة، تعقد الأمور؛ حيث يجب على الشخص المستجوب أن يُبلغ بأنه إذا كشف عن حالة اعتداء، فإن الباحث يجب أن يُبلغ عن ذلك، بالتالي، يتطلب الأمر موافقته على ما يشكل تحديثاً لقاعدة سرية أقواله. وبذلك، يجد الباحثون أنفسهم في مأزق؛ إما عدم إبلاغ المشارك في البحث عن إمكانية الإبلاغ، مما يتعارض مع قاعدة الموافقة المستنيرة والسرية، أو إخباره بها، مما من شأنه أن قد يؤثر على صحة النتائج؛ حيث إن الأطفال، إذا كانوا على علم بإمكانية الإبلاغ، فقد لا يفصحون عن كل شيء أو يرفضون المشاركة في البحث. (Gagnon, 2005) في (Hamelin-Brabant, L. 2006) وهذا بالضبط ما عانت منه الباحثة الأنثروبولوجية ماري بلوباند حينما حاولت الغوص في أنثروبولوجيا الطفولة مع الأطفال أنفسهم، وعبرت عن صعوبة هذا الميدان من خلال تصور يرى أن التزام الوكالة (تتحدث هنا عن الموافقة المستنيرة وقدرة الطفل على الفعل) والهشاشة (أي هشاشة فئة الأطفال)، يؤثر على كيفية إجراء البحوث مع الأطفال ويؤثر على المسؤولية الأخلاقية للباحثين تجاه الأطفال في دراساتهم. كما تؤكد على الأهمية البالغة لهذه المسؤوليات، إذ بينما نبدأ في النظر إلى الأطفال على أنهم يمتلكون قدرة على الفعل، إلا أنهم في نفس الوقت من بين أكثر أفراد المجتمع هشاشة ولديهم احتياجات خاصة للرعاية (Myra Bleuband-Langner, 2007).

من أجل تجاوز هذه المفارقة الأخلاقية، يقترح (Christensen and Prout, 2002) ما سميها بأخلاقيات التوازن، فبالرغم من ضرورة وفائدة الأطر القانونية التي تنظم عملية البحث مع الأطفال، إلا أنها لا تعالج الإشكالية في شموليتها بحيث لا تضع، بحسب نفس الباحثين، تشريعات للممارسة الأخلاقية عن طريق

إعطاء تعليمات يُفترض أن تنطبق على جميع الحالات، بل تقترح بعض القضايا التي ينبغي على الباحثين مراعاتها.

"القواعد بطبيعتها غير كافية للتعامل مع المواقف الجديدة غير المتوقعة، فقد تكون غير مرنة، وقد تصبح بسهولة روتينية، وفي أسوأ الحالات قد تعمل كغطاء للرغبة الأداة في إنجاز البحث بأي ثمن. باختصار، قد تكون بديلاً عن المشاركة النشطة للباحثين الأفراد والمجتمع العلمي الاجتماعي ككل في مواجهة القضايا الأخلاقية." Christensen and Prout, نفس المرجع).

إن مبدأ أخلاقيات التوازن الذي يدعو إليه الباحثان يدخل ضمن الاستراتيجيات الأخلاقية للبحث، حيث يجب أن تتلقى حقوق ومشاعر ومصالح الأطفال نفس الاعتبار الذي يتلقاه البالغون. والتركيز على تحديد المعايير الأخلاقية بشكل واضح في البحث مع الأطفال، ويوفر هذا المنظور الاستراتيجي للباحثين إطاراً أكثر قوة للتعامل مع التحديات غير المتوقعة والمعضلات الأخلاقية.

من هذا المنطلق، فإن الإدراك الاجتماعي للطفولة، كما يرى (مرجع سابق، Hamlin-Brabant)، هو ظاهرة معقدة، ويصف تجربة أخلاقيات البحث مع هذه الفئة العمرية أنها تشير إلى المعرفة التي لا تُعطى منذ البداية بل إلى المعرفة التي يجب بناؤها. وبالتالي المسؤولية الاجتماعية للباحثين، بحسب هاملين دائماً، هي مسألة واسعة تستحق التفكير العميق لاحترام الآخرين للطفولة في نظم البحث. وبعيداً عن القيود البيروقراطية الشديدة التي غالباً ما تندد بها فرق البحث الكيفي حول الطفولة، فإن الأمر بالموقف الأخلاقي للباحثين هو ممارسة المسؤولية تجاه الطفل.

مبادئ الخصوصية والسرية: بين تحديات الباحثين وحقوق المشاركين

يشير مفهوم الخصوصية، كما يقدمه Kelman, H. C. (1977) والذي نقله عن Ruebhausen و (1965) Brim، باعتباره "حرية الفرد في اختيار الوقت والظروف التي يرغب فيها، والأهم من ذلك، الحد الذي يرغب فيه في مشاركة مواقفه، ومعتقداته، وسلوكه، وآرائه مع الآخرين أو حجبها عنهم" (ص. 1189). ويضيف كيلمان أنه يمكننا التفريق بين ثلاثة أنواع من القلق بشأن انتهاك الخصوصية، وهي ترتبط على التوالي بالتركيز على المحتوى، الإجراءات، والنتائج للبحث:

- القلق من أن البحث قد يتعمق في مجالات تشكل مساحة خاصة للمشاركين، متجاوزاً الحدود التقليدية بين الذات والبيئة؛
- القلق من أن الإجراءات المستخدمة لاستخلاص المعلومات قد تحرم المشاركين من التحكم في تمثيل أنفسهم؛
- القلق من أن الكشف العام عن آراء المشاركين أو أفعالهم خارج إطار البحث نفسه قد يكون له عواقب ضارة عليهم..

يشير كيلمان أيضاً إلى مصادر قلق المشاركين فيما يتعلق بمسألة الخصوصية والتي تتعلق أساساً بقلقهم من أن المعلومات التي يكشفون عنها قد تصبح متاحة لـ "السلطات"، والمصدر الآخر للقلق بين المشاركين في البحوث هو أن المعلومات التي يكشفون عنها قد تصبح متاحة لأشخاص معينين في بيئتهم اليومية، مما قد يؤدي إلى عواقب ضارة على أنفسهم.

إجمالاً، يمكن أن يساهم نقص الخصوصية، يقترح كيلمان، أنه يجب على الباحث أن يكون شاملاً وصادقاً في تزويد المشاركين المحتملين في البحث بمعلومات حول الاستخدامات المحتملة للمعطيات التي قد تكون مواداً أساسية في قرارهم بالمشاركة في الدراسة، كما يدعو إلى وجوب إخطار المشاركين بمن يرضى البحث، وإلى من سيتم الإبلاغ عن النتائج، ومن سيكون لهم الولوج إلى المعطيات.

إن الرهان الأخلاقي الآخر الذي يأتي بعد الخصوصية هو الحفاظ على السرية، والتي لا بد من النظر إليها كمطلب مطلق في أبحاث حماية الأطفال، وذلك لحماية هوية المشاركين والحفاظ على نظم إدارية آمنة، ويعد استعمال الأسماء المستعارة أو أرقام التعريف التي تمثل المشاركين ضرورياً، ولكن يجب استخدامها

بحذر (Westcott, H. L. 1996). ويدعو Williamson, E., Goodenough, T., Kent, J., & Ashcroft, R. (2005) إلى أن يكون الباحثون واضحين قدر الإمكان مع المشاركين الأطفال، أو الأطفال الذين يتفاعلون مع البالغين، لتسهيل التفاوض بشأن السرية. ويؤكد (Kopels and Kogle 1994) أن انتهاكات سرية المعطيات تمثل أشكالاً من التمييز والقمع، خصوصاً بالنسبة للفئات من الفقراء، أو الأقليات الإثنية، الجنسية، أو الاجتماعية المحكوم عليها بالاستبعاد الاجتماعي. كما يشير إلى أن هذه الانتهاكات غالباً ما تحدث عندما يتم تشويه سمعة هذه الفئات واعتبارهم مخالفين اجتماعيين يشكلون تهديداً للآخرين أو للمجتمع بشكل عام.

في جانب آخر، يتطرق Malcolm Hill, P 75 إلى مشكلة أخرى تتعلق بالسرية في البحث مع الأطفال، ولا يرتبط الأمر هذه المرة بانتهاكات محتملة لسرية المعطيات، حيث من المعتاد في معظم الأبحاث أن يتم وعد المشاركين بعدم الكشف عن أسمائهم أو جعلهم قابلين للتعرف عليهم في أي نشر مكتوب أو شفهي للنتائج. لكن هذا الأمر ليس خالياً من التحديات، فماذا لو أراد بعض الأطفال أن يُعترف بمساهماتهم؟ ويكتسب الأمر طابع التعقيد أكثر إذا كانت رغبات البعض تتعارض مع رغبات الآخرين، ويقدم Malcolm Hill, P 75 في هذا الصدد مثالا لدراسة أمريكية حول لاعبي الدوري الصغير، حيث قرر الباحث استخدام أسماء مستعارة للجميع، لتجنب التمييز وأيضاً لأنه اعتقد أن الأطفال الذين أرادوا ذكر أسمائهم قد لا يدركون كيف يمكن أن يظهروا في صورة سلبية أو يشعروا بالخجل لاحقاً. وبذلك، انتصر في النهاية لوجهة نظر الراشدين حول ما هو في مصلحة الأطفال على الرغبات المعبر عنها لبعضهم.

ويقدم مالكوم في توصيات حول ما سماه ب"السرية داخل الشبكات"، حيث أكد على أنه ليس فقط الباحث هو الذي يجب عليه الحفاظ على السرية من غير المشاركين، بل أيضاً الأعضاء الآخرون في المجموعة. وتجعل هذه الاحتمالية أهمية خاصة للاتفاق على حدود السرية مع المجموعة. في بعض السياقات، بما في ذلك المدارس، قد يكون من غير الواقعي توقع عدم الحديث عما جرى، لكن يمكن الوصول إلى اتفاق في البداية بعدم وصف أي شيء يمكن ربطه بفرد معين Malcolm Hill, P 76.

من خلال استعراضنا لمبادئ السرية والخصوصية في البحث مع الأطفال، يتبين أن التحديات الأخلاقية المرتبطة بهذه القضايا تتطلب من الباحثين تحقيق توازن دقيق بين حماية المعطيات الشخصية للأطفال وضمان الشفافية في الإجراءات البحثية. كما يتضح أن فهم مخاوف الأطفال المشاركين واحترام رغباتهم فيما يتعلق بسرية المعلومات هو أمر أساسي. علاوة على ذلك، يجب على الباحثين تبني ممارسات واضحة وفعالة لحماية هوية المشاركين والتعامل بحذر مع المعلومات الحساسة لتجنب أي أضرار قد تلحق بهم. لذا، فإن التزام الباحثين بمعايير أخلاقية صارمة وتعزيز التواصل الواضح مع المشاركين وأولياء أمورهم والمؤسسات الأخرى المتدخلة يعدان أساسيين في إنجاح البحوث وضمان سلامة الأطفال المشاركين.

مناقشة وخلصات

لقد حاولنا من خلال هذه الورقة أن نستعرض المخاض العسير الذي مر منه النقاش حول الأطفال كموضوع للبحث، لنقول بأن تاريخ العلاقة بين الطفل والبحث هو تاريخ أزمات إبستمولوجية أولاً، وإيثيقية فيما بعد. فقد تم تناول الكيفية التي تم من خلالها تجاوز ما قد نسميه "أزمة لامرئية" الطفل داخل العلوم الاجتماعية، ثم أزمة التحول من البحث "حول" الأطفال إلى "البحث مع الأطفال"، التي نتج عنها اكساب الطفل صفة الفاعل الاجتماعي في البحث العلمي، ثم الأزمة الإيثيقية التي رافقت هذا التحول. فبالرغم من أن الطفل قد حصل على دوره كفاعل اجتماعي يتحدث بنفسه وعن نفسه وعن تجاربه وعن رؤيته للعالم والأشياء، إلا أنه دائماً يظل تحت ضغط كونه ينتمي إلى "المجموعات الهشة"، والتي تجعله محل نقاش إيثيقي دائم.

في البداية كان الحديث عن أزمة لامرئية الطفل في البحث داخل العلوم الاجتماعية، ونعتبر بأن الكثير من الباحثين، قد ركزوا الجهود على انتقاد مقاربة "مركزية الراشدين" ومن ثمة إحداث تغيير "إيديولوجي" نحو "مركزية الطفل". بيد أن الرهان، من وجهة نظرنا، هو السعي إلى "دمقرطة" المشاركة في البحث، وذلك بإعطاء الحق لصوت الطفل في الظهور داخل البحث، لا أن يتحدث باسمه فرد آخر أو مؤسسة أخرى،

ولن يكون الرهان هو التحول من مركزية فئة إلى مركزية فئة أخرى، وأنا لسنا في صراع هيمنة بقدر ما أننا في صراع تنتزع فيها مجموعة (الأطفال) حقها في المشاركة مثلها مثل المجموعات الأخرى (الراشدين)، ولا أن يتمركز البحث على فئة دون أخرى ولا أن نتحدث مجموعة بالنيابة عن مجموعة أخرى.

استعرضنا فيما بعد التجربة البحثية لميرا بلوباند حول الأطفال المحتضرين، ونقول بأنه بقدر ما أنها مغامرة أفرزت بالفعل ولادة الطفل كفاعل اجتماعي داخل البحث العلمي، ولم يكن الأمر عبارة عن دعوة إلى المجتمع العلمي لإسماع صوت الأطفال، بل كعمل ميداني كان فيه الأطفال عنصراً مشاركاً، إلا أنها، من وجهة نظرنا، لم تكن مغامرة حذرة، وأنها حملت الطفل أكثر مما يستطيع أن يتحمل. فعلى المستوى الابستمولوجي، يمكن اعتبار العمل تجربة ناجحة، أسمعت صوت أكثر المجموعات هشاشة (الأطفال المحتضرين)، وتوجهت بأصابع النقد إلى المقاربات النظرية التي لا تعير اهتماماً لصوت الطفل، وقدمت تفكيكا وإعادة بناء لموضوع مشاركة الطفل في البحث. أما على المستوى الإيتيقي، فتنتم التجربة بالكثير من الخطورة، بالنظر إلى الحقبة الزمنية التي تم فيها هذا البحث (1980)، فلم يكن فيها النقاش حول أخلاقيات البحث مع الأطفال مطروحا بحدّة كما هو الحال منذ بداية التسعينات إلى حدود الآن. وبالتالي، نعتبر أن ميرا بلوباند قد قدمت مساهمة كبيرة في الخروج من الطفل من أزمة اللامرئية، أما على المستوى الإيتيقي فيطرح البحث الكثير من المنزقات.

على مستوى النقاش الأخلاقي في البحث مع الأطفال، فإننا نذهب في اتجاه دعوة الباحثين إلى تبني أخلاقيات المسؤولية إلى جانب الصرامة القانونية في مسألة حماية الأطفال قبل وأثناء وبعد البحث، ولا نلقي بكل المسؤولية إلى النصوص القانونية في صون هذه الحماية. ففي نهاية المطاف لن ينعم الطفل بالحماية اللازمة إلا من خلال تحلي الباحث بالمسؤولية الأخلاقية ووضع مصلحة وسلامة الطفل في المرتبة الأولى ضمن سلم الأولويات. فرغم وضع النصوص القانونية لمبادئ الموافقة، والسرية وغيرها، إلا أن صيرورات الممارسة البحثية مع الأطفال والتفاعل بينهم وبين الباحث وبين بعضهم البعض وبينهم وبين الأوصياء عليهم هي التي تحدد درجة الحماية التي يتمتعون بها.

ختاماً، رغم كل ما أثير من نقاش حول أخلاقيات البحث مع الأطفال، يبقى هذا الحقل في حاجة إلى المزيد من الاهتمام الأكاديمي، خصوصاً في البلدان النامية، حيث تعاني حقوق الطفل من نقص واضح، ويتطلب الوضع الراهن تعزيز الصرامة الأكاديمية من خلال إنشاء لجان أخلاقية متخصصة لدعم أو رفض الأبحاث المتعلقة بالأطفال. ستركز هذه اللجان على ضمان حقوق الأطفال وسلامتهم في جميع مراحل البحث، كما يجب تعزيز مشاركة الأطفال بشكل فعال في الأبحاث التي ترتبط بهم وبمعيشتهم وباهتماماتهم، مما يضمن أن أصواتهم وآراءهم ستكون مسموعة ومعترفاً بها. إن تحقيق التوازن بين جمع المعطيات الضرورية للبحث العلمي وحماية حقوق الأطفال يتطلب جهداً مشتركاً من الباحثين، والمؤسسات الأكاديمية، ومن خلال الالتزام المستمر بأعلى معايير الأخلاق والشفافية يمكن ضمان بيئة بحثية آمنة وداعمة للأطفال، تساهم في تحقيق نتائج علمية مفيدة دون المساس بسلامتهم وحقوقهم.

المراجع

- 1- Kant, E. (1785). *Fondements de la métaphysique des mœurs* (V. Delbos, Trans.). À partir de l'édition de 1792. [Emmanuel Kant, Fondements de la métaphysique des mœurs. \(1785\) Traduction de l'Allemand par M. Victor Delbos \(1862-1916\) \(uqac.ca\).](#)
- 2- Luban, D. (1987). The legacies of Nuremberg. *Social Research*, 54(4), 779-829.
- 3- Annas, G. J. (1992). The Legacy of the Nuremberg Doctors' Trial to American Bioethics and Human Rights. . MINN. J.L. SCI. & TECH. 2009;10(1):19- 40.
- 4- Tomás, J. (2010). La notion d'invisibilité sociale. Retrieved from : [\(3\) \(PDF\) La notion d'invisibilité sociale \(researchgate.net\). consulté le 22 Avril 2024.](#)

- 5- Merleau-Ponty, M. (1964). *Le Visible et l'Invisible*. Retrieved from http://classiques.uqac.ca/classiques/merleau_ponty_maurice/visible_et_invisible/visible_et_invisible.html.
- 6- Dandurand, J. (1994). Pour une définition sociologique de l'enfance contemporaine : une conception élargie du parentage. *Cahiers Québécois de Démographie*, 23(2), November.
- 7- Sirota, R. (2005). L'enfant acteur ou sujet dans la sociologie de l'enfance: Évolution des positions théoriques au travers du prisme de la socialisation. In *L'enfant, acteur et/ou sujet au sein de la famille* (pp. 33-44).
- 8- E. Kay M. Tisdall, John M. Davis, Alan Prout, Malcolm Hill, *Children, Young People And Social Inclusion : Participation for What ? Policy Pr*, Year: 2006.
- 9- United Nations. (1989). *Convention on the Rights of the Child*. Office of the UN High Commissioner for Human Rights. Retrieved from <http://www.unhcr.ch/html/menu3/b/k2crc.htm> (accessed 15/01/07).
- 10- Hirschfield, L. A. (2003). Pourquoi les anthropologues n'aiment-ils pas les enfants ? *Terrain*, 40, 21-48.
- 11- Bourdieu, P. (1992). La « jeunesse » n'est qu'un mot: Entretien avec Anne-Marie Métaillé. In *Questions de sociologie* (pp. 143-154). Paris : Éditions de Minuit. (Original work published 1978 in *Les jeunes et le premier emploi*, pp. 520-530).
- 12- Borgatta, E. F., & Montgomery, R. J. V. (2000). *Encyclopedia of sociology*. Macmillan Reference USA.
- 13- Durkheim, É. (1922). *Éducation et sociologie*. Les Classiques des sciences sociales. [Les classiques des sciences sociales: Émile Durkheim, Éducation et sociologie \(1922\) \(uqac.ca\)](http://classiques.uqac.ca/classiques/durkheim_emile/education_et_sociologie_1922.html).
- 14- James, A., & Jenks, C. (1996). Public Perceptions of Childhood Criminality. *The British Journal of Sociology*, 47(2), 315. doi:10.2307/591729.
- 15- Aries, P. (1973). *L'enfant et la vie familiale sous l'Ancien Régime* (2e éd.). Paris: Seuil.
- 16- James, A., & Prout, A. (Eds.). (1990, 1997). *Constructing and reconstructing childhood* (2nd ed.). London: Falmer Press.
- 17- Aries, P. (1962). *Centuries of Childhood*. Harmondsworth: Penguin.
- 18- Goddard, J., McNamee, S., & James, A. (Eds.). (2004). *The politics of childhood: International perspectives, contemporary developments*. Palgrave Macmillan.
- 19- James, A., Jenks, C., & Prout, A. (1998). *Theorising childhood*. Cambridge: Polity Press.
- 20- Fronès, I. (1993). *Changing childhood*. *Childhood*, 1(1), 1-2. <https://doi.org/10.1177/090756829300100101>
- 21- Hamelin-Brabant, L. (2006). La recherche auprès des enfants. *Recherche et formation*, 52. Mis en ligne le 02 décembre 2011, consulté le 20 Avril 2024. URL : <http://rechercheformation.revues.org/1224>.
- 22- Nairn, A., & Clarke, B. (2012). Researching children: Are we getting it right? A discussion of ethics. *International Journal of Market Research*, 54(2).
- 23- Stoecklin, D., & Lutz, A. (2017). Les enjeux éthiques de la recherche avec les enfants. In C. Burton-Jeangros (Ed.), *L'éthique (en) pratique : la recherche en sciences sociales* (Sociograph - Sociological Research Studies, 34). Genève: Université de Genève.
- 24- Sirota, R. (1978). « L'enfant en tant qu'acteur »: Présentation et traduction du Chapitre 1, *The Private Worlds of Dying Children* (Le Monde privé des enfants mourants) by Myra Bluebond-Langner. Princeton University Press.
- 25- Tisdall, E. K. M., Davis, J. M., Prout, A., & Hill, M. (2006). *Children, young people and social inclusion: Participation for what?* Policy Press.
- 26- Bluebond-Langner, M., & Korbin, J. E. (2007). *Challenges and opportunities in the anthropology of childhoods: An introduction to "Children, Childhoods, and Childhood*

- Studies.” *American Anthropologist*, 109(2), 241-246.
<https://doi.org/10.1525/aa.2007.109.2.241>
- 27- Valerio Belottli, “Marginality and voice”. *Children and childhood studies in Italy*, *Interdisciplinary Journal of Family Studies*, XVIII, 2/2013.
- 28- Sirota, R. (2017). *Sociologie de l'enfance et sociologie de l'éducation : va-et-vient. Éducation et Sociétés*, 2017/2(40), 105-121.
- 29- Morrow, V. (2008). Ethical dilemmas in research with children and young people about their social environments. *Children's Geographies*, 6(1), 49-61.
<https://doi.org/10.1080/14733280701791918>
- 30- Thomson, P. (2008). *Doing visual research with children and young people*. Routledge.
- 31- James, A. (2007). Giving voice to children's voices: Practices and problems, pitfalls and potentials. *American Anthropologist*, 109(2), 261-272.
- 32- Mallevaey, B. (2012). La parole de l'enfant en justice. *Recherches familiales*, 9(1), 117-129.
- 33- Jaffré, Y., & Sirota, R. (2013). Les corps sociaux des enfants. *Corps*, 11, 197-202. CNRS Éditions.
- 34- Robin, P., Join-Lambert, H., & Mackiewicz, M. (2017). Les recherches avec les enfants et les jeunes en difficulté: Spécificités éthiques et méthodologiques. *Société et jeunesse en difficulté*, 18.
- 35- Besançon, S. (2023). [Review of the book *La recherche centrée sur l'enfant: Défis éthiques et innovations méthodologiques*, by I. Côté, K. Lavoie, & R.-P. Trottier-Cyr (Eds.)]. *Revue des politiques sociales et familiales*, 148(3), 129-131.
- 36- Water, T. (2017). Ethical issues in participatory research with children and young people. In B. Carter Coyne (Ed.), *Being Participatory: Researching with Children and Young People*. https://doi.org/10.1007/978-3-319-71228-4_3.
- 37- Carter, B. (2009). Tick box for child? The ethical positioning of children as vulnerable, researchers as barbarians and reviewers as overly cautious. *International Journal of Nursing Studies*, 46(6), 858-864.
- 38- De Gaspari, E. (2020). Donner la parole à des personnes considérées comme « vulnérables » : quels enjeux éthiques ? In M. Roca i Escoda, C. Burton-Jeangros, P. Diaz, & I. Rossi (Eds.), *Enjeux éthiques dans l'enquête en sciences sociales* (pp. 34-45). Genève: Université de Genève. (*Sociograph - Sociological Research Studies*, 45).
- 39- Stoecklin, D., & Lutz, A. (2018). Institutionalisation of children's rights: Transformability and situated agency. *The International Journal of Children's Rights*, 26(1), 66-89.
<https://doi.org/10.1163/15718182-02601004>.
- 40- Thomas, N., & O'Kane, C. (1998). The ethics of participatory research with children. *Children & Society*, 12(5), 336-348. <https://doi.org/10.1111/j.1099-0860.1998.tb00090.x>
- 41- Brabant, L. H. (2006). L'enfance sous le regard de l'expertise médicale : 1930-1970. *Recherches Sociographiques*, 47(2), 277. doi:10.7202/014204ar.
- 42- Ameisen, J.-C. (2007). Pour une approche éthique: L'enfant comme sujet. In L. Khaïat et al., *Enfance dangereuse, enfance en danger?* (pp. 63-79).
- 43- Razy, É. (1991). Introduction – éthique et enfants: Des habits neufs pour de vieilles questions anthropologiques? *AnthropoChildren*, 4(January 2014).
- 44- Punch, S. (2002). Research with children: The same or different from research with adults? *Childhood*, 9(3), 321-341. <https://doi.org/10.1177/0907568202009003005>
- 45- Bostock, L. (2002). “God, she's gonna report me”: The ethics of child protection in poverty research. *Children & Society*, 16(4), 273-283. <https://doi.org/10.1002/chi.712>.
- 46- Fitzgerald, D. W., Marotte, C., Verdier, R. I., Johnson, W. D., & Pape, J. W. (2002). Comprehension during informed consent in a less-developed country. *The Lancet*, 360, 1301-1302.

- 47- Broome, M. E., & Stieglitz, K. A. (1992). The consent process and children. *Research in Nursing & Health*, 15(2), 147-152. <https://doi.org/10.1002/nur.4770150209>.
- 48- Levine, R. (1981). *Ethics and regulations of clinical research*. Baltimore, MD: Urban and Schwarzenberg.
- 49- Faden, R., & Beauchamp, T. (1986). *A history and theory of informed consent*. New York: Oxford University Press.
- 50- Cowell, J. M. (2011). Ethical Treatment of School Children in Research: Assuring Informed Consent. *The Journal of School Nursing*, 27(4), 247–248. doi:10.1177/10598405111414384.
- 51- Christensen, P., & Prout, A. (2002). Working with ethical symmetry in social research with children. *Childhood*, 9(4), 477-497. <https://doi.org/10.1177/0907568202009004007>.
- 52- Wolfe, M. (1978). Childhood and privacy. In Altman et al. (Eds.), *Children and the environment* (pp. 175). Plenum Press.
- 53- Westcott, H. L. (1996). Practising ethical and sensitive child protection research. *Practice*, 8(4), 25-32. <https://doi.org/10.1080/0950315960841257>.
- 54- Williamson, E., Goodenough, T., Kent, J., & Ashcroft, R. (2005). Conducting research with children: The limits of confidentiality and child protection protocols. *Children & Society*, 19(5), 397-409. <https://doi.org/10.1002/chi.852>.
- 55- Kopels, S., & Kogel, J. D. (1994). Teaching confidentiality breaches as a form of discrimination. *Arete*, 19(Summer), 1-9. In Farberman, H. A., Finch, S. J., & Bergman, P. K. (1997). *Confidentiality vs. Mandated*.
- 56- Hill, M., 2006. Children's voices on having a voice. *Children's and young people's perspectives on methods used in research and consultation*. *Childhood*, 13 (1), 69–89.
- Herbert C. Kelman. (1977). *Privacy and Research with Human Beings*. , 33(3), 169–195. <https://doi.org/10.1111/j.1540-4560.1977.tb01889.x>